محاولات التحديث السياسي أواخر العهد الملكي في العراق

دراسة في التاريخ المعاصر تبحث في محاولة التحديث السياسي أواخر العهد الملكي في العراق وأثره في قيام ثورة 14 تموز عام 1958م وتغيير نظام الحكم آنذاك

م .م غزوة سعيد عبود

المديرية العامة للتربية في محافظة بغداد الكرخ / الأولى

الملخص:

يتضمن بحثنا هذا محاولات الحكومات المتأخرة في العهد الملكي لتحديث هيكلها السياسي عملاً منها للحاق بركب التطور والتغيير الحاصل في العالم بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) . فخلال العقد الذي تلا الحرب كانت الدعوة إلى إصلاحات شامله للنظام السياسي عادة متكررة وموجودة في البرلمان العراقي، وحلقات بغداد السياسية .

كان كل من السياسيين المخضرمين والجيل الجديد متفقين بأن الإصلاحات البناءة مطلوبة بشكل ملح وعاجل اذا أراد العراق أن يأخذ مجاله المتميز والمناسب بين دول العالم .

ولكن هذا التحديث جاء متأخراً جداً، وذلك بسبب إصرار الوجوه القديمة داخل العملية السياسية للبلد آنذاك على التشبث بموقعها، وعدم إتاحة الفرصة للجيل الشاب من أخذ موقعه في إدارة البلد .

ولو نظرنا لحركة الحكومة في العراق منذ تحقيق الاستقلال للاحظنا فقدان توازنها . لقد عملت مختلف التغيرات الحكومية من اجل تحقيق الإصلاح بعضها كانت إصلاحات عادية والبعض منها إصلاحات ضرورية. ومع ذلك لم

تنتج تلك النظم بطرق سلمية كونها مستمدة عن طريق الدستور . ولكن عن طريق قوى عمليه وتسويات عمليه لم تكن منسجمة مع النظام الديمقراطي للحكومة .

وكنتيجة لتلك التجاذبات وغيرها استغلت الحركات والتجمعات المناهضة للنظام الملكي ذلك التلكؤ وقامت بثورتها يوم 14 تموز العام 1958م مع علم الحكومة بتلك التحركات بصورة مفصلة . ولكن النظام كان قد وصل إلى مراحله الأخيرة ولم يبق له غير الإجهاز عليه بضربة قاضية، تلك الضربة التي أدت إلى سقوطه وزواله في النهاية . وأرجو من خلال بحثي هذا أني قد وفقت للتوصل إلى بعض الأمور التي قد تكون خافيه أو لم توضح بصورة جليه. والله الموفق .

التحديث

قبل البدء بالتكلم عن محاولات التحديث السياسي أواخر العهد الملكي في العراق، لابد لنا من اعطاء تعريف مبسط لماهية مصطلح التحديث فيمكننا القول إن :

سلسلة من التحولات المستقيمة نوع ما التي تتقدم بفضل تطورات التقنية من أنماط الإنتاج البدائية نحو أشكال أكثر تعقيداً . ومن صعاب الحياة اليومية نحو حياة أكثر راحة . وبعبارة أخرى فإن التحديث مفهوم تتكامل في إطاره مختلف التغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية .

إن الغاية من التحديث تنمية المجتمع والدولة من خلال عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشكلات المجتمع . ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً . ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بجميع الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة، لذلك يُحرص خلال ذلك على وضع البرامج والخطط التنموية لتحقيق تلك الأهداف[1] .

ويراعى في تلك البرامج أن تكون متعددة الأغراض ومتعددة الأساليب وتعمل على إفادة جميع السكان .

ويمكن تلخيص التحديث كظاهرة اجتماعية بثلاثة جوانب :-

1- الإبداع والتغير والسيطرة على الظواهر وإخضاعها لصالح الإنسان باعتماد المنهج العلمي .

2- التنوع والمرونة في التركيبات الاجتماعية .

3- توفير المهارات والمعارف الفردية للمعيشة في عالم تقني متقدم .

على أن تلك الجوانب لايمكن تحقيقها إذا لم يكن هناك ارتفاع في مستوى الطموح عند الجماهير، بحيث يكون الحافز الجماعي لشعب أو مجموعة ما والذي تؤدي الثقافة دوراً حاسماً في تحديده . إن هذا الحافز الجماعي هو ما يجب استنفاره، واحتواء أي معارضة لعملية التحديث والتنمية، والتي تكون ناجمة جزئياً عن صعوبات نظرية وعملية .

فعملية التحديث تستلزم تكاليف ثقافية واجتماعية لغرض تحقيق التقدم الاقتصادي والتقني ومواجهات عنيفة أو غير عنيفة بين هذا التقدم والثقافات المختلفة[2] .

1- بوادر ثورة تموز 1958م ومقدماتها :-

مثلت ثورة الرابع عشر من تموز العام (1958م) ظاهرة إقليمية لحركات تغير أعم وأشمل شهدها تاريخ الوطن العربي المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية . وأحدثت تغيرات ذات أثر عميق في المجتمع العربي بدرجات متفاوتة من حيث القوة وسعة الانتشار . ولم تختلف طبيعة الثورة العراقية ولا أهدافها عن طبيعة الثورات العربية الأخرى . لان العراق اتخذ من الجيش أداة لتحقيق التغيرات السياسية. شأنه في ذلك شأن الأقطار العربية التي سلكت المسلك ذاته[3].

فضلاً عن ذلك فقد تراكمت عوامل عدة ومختلفة أسهمت بدورها في زيادة التباعد بين الشعب العراقي والحكم الملكي . فبلغ التذمر والغليان الشعبي أشده في السياسة العامة ومن أساليب الحكم . لاسيما بسبب ابتعاده عن النهج الديمقراطي الصحيح . وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي أشار بوضوح إلى قرب نهاية ذلك الحكم وهو ما تم فعلا فيما بعد [4] .

لقد خلق النظام الملكي هوه سحيقة بين ما نص عليه الدستور العراقي من مبادئ عامة تتعلق بولاء الفرد للدولة، وبالمبادئ السياسية العامة، ومابين واقع المجتمع العراقي الحقيقي . فالحدود السياسية التي حددتها قوى خارجية تمثلت بالدرجة الأساس ببريطانيا وليست قوى وطنية محلية لم تكن تنسجم مع العناصر العريقة والثقافية التي كان المجتمع العراقي يتألف منها . هذا على الرغم من أن الذين أرسو قاعدة البنيان الأساسي للدولة العراقية كان يحدوهم الأمل في أن تنصهر الفئات المختلفة المتناثرة في بوتقة وطنية واحدة ليشكل منها مجتمع موحد [5] .

وفي الوقت الذي حاولت بريطانيا خلق دولة قومية في العراق ترتبط مصالحه بها ارتباطاً وثيقاً، وتجعل من المؤسسة العسكرية وكبار ضباطها الأساس الذي تستند إليه لتثبيت وإسناد حكم النخبة فيه . وحفظ التوازنات والصراعات ومنعها من إحداث أي تغيير سياسي يطيح بمصالحها . فإن الجيش حاول أن يتصرف بعيداً عن هذه المهمة في الرابع عشر من تموز العام (1958م) عندما أطاح بالنظام الملكي وسعى لحل الإشكالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وضرب الثوابت التي أوجدتها بريطانيا في العراق، والسعي لخلق قوى دعم جماهيري للتغير المنشود [6] .

لقد كان من أهم أسباب ثورة تموز العام 1958 م هو الاستياء المتزايد الذي كان يعتمل في قلب النشء الجديد من رجال الجيش العراقي، بعد أن أدرك خيبة

أمله في السياسة المتبعة وأساليب الحكم الملكي . وفقدان هذا الجيل كل أمل في التعاون مع الجيل السياسي السابق . ما أدى إلى خلق صراع عنيف بين جيلين حول حقيقة من يتولى السلطة . وبات كل منها يسعى لتحقيق أهدافه . وضمن إطار هذه المعادلة أخذ الجيل الجديد يحرض الجماهير التي كانت مستغلة من الجيل السياسي القديم ردحاً طويلاً من الزمن للتعاطف معه أملاً في التخلص من المسيطرين عليها والمستغلين لها الذين باتوا بعد الحرب العالمية الثانية مجرد فئة تسعى للمحافظة على مصالحها الشخصية [7] .

وكان عليها الإبقاء على امتيازاتها من دون مراعاة مصالح الجماهير العريضة التي استطاع الجيل الجديد كسبها إلى جانبه .

لقد وصلت الأوضاع العامة في العراق قبيل قيام الثورة إلى مرحلة كبيرة من التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأخذت تكهنات بسبب ذلك تشير إلى احتمال قيام الجيش بثورة تطيح بالنظام الملكي منذ منتصف العام 1958م . ولم تنفع نصائح السفير البريطاني في العراق (مايكل رايت / M.riat) لرجال الحكم الملكي بضرورة إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية في بنيه النظام وهيكليته التي يستند إليها[8] .

وذلك بسبب أن حالة التدهور والانحلال قد وصلت إلى مرحلة لم يعد معها إجراء مثل هذه الإصلاحات نافعاً . لذلك جاء التغير السياسي الذي شهده العراق في الرابع عشر من تموز 1958 م منسجماً مع ما آلت إليه الأوضاع، ومعبراً عن مدى السخط الجماهيري الذي كان يتطلع إلى الجيش للقيام بهذه المهمة [9] .

لم تكن المؤشرات على احتمال قيام الجيش العراقي بانقلاب عسكري أو ثورة[10] ضد النظام الملكي في العام 1958م متوافرة لدى البريطانيين أو حلفائهم في المنطقة العربية فحسب، وإنما كان لعدد من السياسيين العراقيين

معلومات مهمة عن تورط بعض الضباط في محاولة انقلابية في العراق . فعلى سبيل المثال لا الحصر يذكر مدير الدعاية العام (خليل ابراهيم) أن (نوري السعيد) أعلم رئيس الوزراء الاسبق (جميل المدفعي) ان لديه معلومات تشير إلى ان ابن اخته (العقيد رفعت الحاج سري) متورط في التخطيط لمحاولة انقلابية . إلا أن المدفعي نفى ذلك . واكتفى (نوري السعيد) من جانبه بنقل رفعت من وحدته العسكرية في بغداد إلى ضابط تجنيد في (قلعة صالح/ لواء العمارة) لإبعاده عن رفاقه الضباط الأحرار الذين كانوا يتحركون سراً لقلب نظام الحكم الملكي فعلاً [11] .

ومع ذلك فإن رجال العهد الملكي برغم امتلاكهم معلومات عن وجود نية انقلاب ضدهم، لم يستطيعوا منع هذا التحرك والقضاء عليه. كما أن بريطانيا نفسها حسب بعض الآراء كانت على معرفه مسبقة بهذا التحرك إلا أنها مع ذلك لم تحذر الحكومة العراقية أو تنبهها من وجود مثل هذا التحرك المعادي لها لأنها نفضت يدها من النظام الملكي الذي أصبح عاجزاً عن القيام بالمهمات التي كانوا يردونها منه[12] .

2- صراع الأجيال داخل الحكومة :-

إن أي تحليل لطبيعة الحكومات التي تألفت في العهد الملكي يشير إلى عمرها القصير، فضلاً عن افتقارها إلى الانسجام الحزبي، والتنافس الحاد بين السياسيين، وتدخل الجيش في السياسة وعدم فسح المجال أمام العناصر الجديدة في الدخول فيها، واتجاه النخبة السياسية في العراق نحو الانغلاق أكثر فأكثر . فأضحى معدل دخول العناصر الجديدة إلى الوزارات التسع والخمسين التي تشكلت طوال المدة من (1920 وحتى 1958م) ضئيلاً وقليلاً [13] .

فباتت العناصر الشابة الجدية لاسيما من الجيل الثاني أو الثالث تنظر بعين الريبة للجيل الأول الذي عاصر الملك (فيصل الأول)، وبقي معه وما بعده

يتحكم بسياسة العراق، حتى أن الملك (فيصل الثاني) قد اختار بعد توليه الحكم العام 1953م عناصر جديدة للوزارات التي تشكلت في عهده . إلا أن السياسيين القدماء سرعان ما عادوا ثانية إلى السلطة وتحكموا بها [14] .

إن العمر القصير لأي وزارة حسب مايشير بعض علماء الاجتماع السياسي[15] . لا يؤدي إلى قيامها بتغيرات مهمة أو بالتحديث السياسي المنشود؛ لأن أعضاءها لا يمتلكون الخبرة اللازمة لذلك، بسبب وجودهم الزمني القصير في وزارتهم . فكما هو معروف أن الوزير الذي يتسنم موقعه الوزاري يحتاج إلى مدة معينة لمعرفة العاملين معه، وللمهام الملقاة على عاتقه وواجباته ومسؤوليات موظفيه، والخطط المراد تنفيذها وما إلى ذلك . وهذه العملية بحاجة إلى مدة زمنية كافية يستطيع بعدها أن يقوم بأداء واجباته على أكمل وجه . فكيف ذلك والوزارات العراقية التي تألفت في العهد الملكي لم يزد عمرها على تسعة أشهر في عشرينيات القرن العشرين، وتناقص إلى خمسة في خمسينياته[16]

ولعل الجدول الآتي يوضح هذه الحقيقة :

جدول (1)

العقد الزمني	الرقم الاجمالي للوزارات	(6) أشهر أو أقل	(6-12) شهر	(12-18) شهر	(18-24) شهر	المعدل
العشرينيات	12	4	6	2	–	9
الثلاثينيات	14	7	4	2	1	9
الاربعينيات	18	11	3	3	1	8
الخمسينيات	15	12	1	1	1	5

تزامن مع قصر عمر الوزارات العراقية اقتصارها على أسماء محددة دون السماح للآخرين بتسلم مناصب وزارية بعد إخفاق الوزراء السابقين في عملهم الوزاري .

الأمر الذي انعكس على بقاء الأوضاع السياسية على حالها واكتساب صفة التحجر أو الكلاسيكية في الوقت الذي يحتاج أي تطور سياسي إلى إضافة دماء جديدة للوزارات التي تتشكل . وانعكس ذلك من ثم على نوع وشكل ونسبة التحديث السياسي الذي شهده العراق . فيكفي أن نذكر أن المواقع الوزارية في العراق أبان العهد الملكي ظلت محصورة بنخبة صغيرة من السياسيين الذين تراوحوا على المناصب، في حين لم يحصل غيرهم عليها . وإذا ما أردنا أن نكون دقيقين أكثر فمن بين (645) موقعاً وزارياً شغل (177) شخصية هذه المواقع [17] .

كما أدى الانحدار الطبقي لمعظم أفراد النخبة السياسية في العراق واقتصار رؤساء الوزراء على الملاك الصرف (المرتبطين بالأرض أساسا)، وأصحاب العقارات والأراضي، أو من الموظفين الكبار والمثقفين وامتداد ذلك إلى الوزراء أدى ذلك إلى أن تصبح النخبة السياسية ممثلة لفئات اجتماعية محددة ومعينة دون غيرها، فلم يكن هناك تمثيل للعمال أو الفلاسفة أو الكسبة أو غيرهم. ويعكس ذلك إلى حد ما أن رؤساء العشائر وكبار ملاكي الأرض الذين تسنموا هذه المسؤوليات واحتلالها ضمن هذا الترتيب مكان الصدارة في النخبة السياسية الحاكمة أنهم كانوا دون مستوى تحمل المسؤولية المباشرة في ادارة دفة الحكم التي لها قواعدها وأصولها التي تتطلب في كل الأحوال الإلمام بالحد الأدني من فن الحكم [18].

يوضح الجدول الآتي تصنيف الوزراء العراقيين ورؤساء الوزراء حسب انتماءاتهم الطبقية[19].

الوزراء

الملاك الصرف (المرتبط بالأرض أساساً)	صاحب عقارات	صاحب عقارات وأرض	البرجوازية	الموظفون – المثقفون
14	83	25	12	41
النسبة 8%	48%	حوالي 14%	7%	23%

رؤساء الوزارات

الملاك الصرف (مرتبط بالأرض أساساً)	صاحب عقارات	صاحب عقارات وارض	الموظفون – المثقفون
1	10	8	4
النسبة 4%	45%	35%	حوالي 16%

إن تركيز السلطة السياسية في العراق الملكي بيد فئة سياسية معينة وتداولها فيما بينها لهذه السلطة أدى إلى تحرك فئات أخرى لم تجد لها سبيلاً سوى التحرك العسكري للانقضاض على الحكم، وإزاحة الفئة الأولى . كذلك فأن الوصف الذي ذكره أحد المؤرخين العراقيين بشأن هذا الموضوع، كفيل بتسليط الضوء على ذلك .

إن الحقبة الممتدة مابين العامين (1933–1941م) شهد صراعاً متفاقماً من أجل السلطة . جعل من الاضطراب السياسي سمة أساسية لهذه المرحلة، وليبدأ بعد ذلك ما عرف بالاحتلال البريطاني الثاني الذي لم ينته إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حينما ابتدأ مايمكن وصفه بعهد النهوض والتحرك الثوري الذي انتهى إلى التغيير النوعي الذي تجسد في ثورة الرابع عشر من تموز العام 1958م [20] .

3– محاولات استثنائية وخجولة للتحديث :–

مع أن تركيز السلطة كان بيد فئة معينة، إلا أن ذلك لم يمنع ممثلي البرجوازية الصناعية مثل (محمد حديد)، أو البرجوازية الوطنية بمفهومها الواسع مثل (كامل الجادرجي)، والفئة المثقفة الثورية مثل (يونس السبعاوي)، من تبوَّئ مناصب حكومية. إلا أن ذلك كان حالة استثنائية عكست قبل كل شيء وجود الفئات الاجتماعية الجديدة وتحركها . فضلاً عن حاجه النخبة السياسية الحاكمة لإرضاء بريطانيا وإشعارها أنها لا تعارض إدخال القوى النامية في المجتمع إلى الحياة السياسية . ولكن لا يصح إدخال مثل هذا

الاستثناء ضمن القاعدة العامة الثابتة التي اعتمدت عليها بنية السلطة السياسية في العراق ما قبل ثورة تموز 1958 م [21] .

وهكذا ظلت السلطة السياسية مدة طويلة في يد النخبة الحاكمة التي تمثل الجيل القديم الذي أبى إلا بحدود ضيقة جدا ضم شباب إلى صفوفه؛ لأنه لا ينسجم مع توجهاته الفكرية . فتحرك الجيل الجديد من الشباب الذي ضم مجموعة من المثقفين وموظفي الحكومة وضباط الجيش وسواهم . وينتمي معظمهم إلى الطبقات الاجتماعية الفقيرة الكادحة باستثناء فئة كانت تنتمي إلى الطبقات الاجتماعية العليا باتجاه التغيير [22] .

وبما أن هذا الجيل أو قسم منه على الأقل كان قد درس وتثقف؛ إما في المعاهد الأجنبية، أو في المدارس والجامعات الغربية، واطلع على المؤسسات السياسية الليبرالية . فحاول تحديث مؤسساته، وإنشاء مايشبه المؤسسات الغربية في العراق وتطبيقاها فيه . وبما أنهم عاشوا أو قرأوا ما يخص التيارات الفكرية الغربية والعقائد المختلفة التي انتشرت في أوروبا فإنهم أخذوا يتكلمون عنها علناً ويطالبون بالأخذ بما شهدته الدول الغربية من تطور وتحديث لمؤسساتها السياسية والاجتماعية المعاصرة .

وكانت النتيجة التي خرجوا بها في آخر الأمر أن النظرية السياسية التي كانت النخبة الحاكمة في العراق الملكي تدير بها السلطة أصبحت بالية وفقدت معناها . ويتطلب الأمر إزاحة هذه الفئة والإحلال محلها [23] .

لقد أعطت النخبة السياسية القديمة التي حكمت العراق الملكي المبررات لقيام التغيير السياسي ضدها، وكان من بين تلك المبررات أنها توقفت عند حدود معينة من إحداث الإصلاحات السياسية الاجتماعية والاقتصادية بسبب عجزها أو قلة خبرتها، أو وجود معوقات أمامها لتحقيق ذلك . وكان من بين هذه الجوانب هو عدم تولي عضو الوزارة العائد لاستلام منصب إلى الموقع

الوزاري السابق نفسه لكي يستطيع أن يحققه ما لم يستطع تحقيقه سابقاً . أو أن يكمل ما بدأه عند استيزاره لأول مرة في هذه الوزارة .

فعلى سبيل المثال أصبح (حكمت سليمان)[24] . وزيراً للتعليم في الوزارة السابعة، وعاد ليصبح وزيراً في الوزارة التاسعة . ووزيراً للداخلية في الوزارتين السادسة عشرة والسابعة عشرة. ومثله (محمد علي محمود) الذي أصبح وزيراً للمالية في الوزارتين الثالثة والعشرين والثامنة والعشرين . ووزيراً للمواصلات في الوزارة الثلاثين وللعدل في الوزارات الخمسين والحادية والخمسين والرابعة والخمسين [25] .

4- معوقات التحديث نوري السعيد انموذجاً :-

لم تكن النخبة السياسية في العراق الملكي منعزلة ومنغلقة على نفسها وحسب، وإنما تركزت أحياناً واعتمدت على شخصيات محدودة حتى أضحى هذا الشخص أو الشخصيات المحدودة مقترناً اسمه بالنظام الملكي، أو أن النظام الملكي مستنداً إليه كما هي الحال بالنسبة (لنوري السعيد) الذي تسلم (14) وزارة . وكانت له حصة في (33) منصباً وزارياً تركزت مابين الخارجية والدفاع . حتى دفع ذلك بأحد الخبراء البريطانيين بالقول: ((إن نظام الحكم في العراق اعتمد على رجل واحد هو (نوري السعيد) الذي همه الأول هو كرسي الحكم . لم يؤمن قط بالرأي العام وأهميته . ومع أن نوري لم يكن دائماً في الحكم، إلا أن الاعتقاد السائد أنه كان دائما في الحكم سواء على رأس وزارته أم في الإجازة بعيداً عن السلطة . فقد بدأت في العراق تلك الظاهرة الغريبة وهي معارضة نوري لكل مصلح، وهي الظاهرة التي ميزت حكمه في أيامه الاخيرة))[26] .

وجاء تقويم شخصية (نوري السعيد) الذي حاول المحافظة على القديم وعدم فسح المجال أمام أي تحديث سياسي خوفاً من انهيار أركان النظام الملكي

الذي كان قائما على أسس عدّها السعيد ثابتة . وإن أي تحديث فيها سيؤدي إلى زعزعة أركانها، وهز مرتكزاتها التي لا تتحمل مثل هذا التحديث . جاء تقويمه من أحد المقربين له والعاملين إلى جانبه سنوات عدّة . فقد قومه (خليل كَنه) قائلاً [27]: ((إن ما يؤخذ على نوري هو حبّه للسلطة، وعناده في الرأي وجموده على أساليبه ومناوراته، وثقته العظمى ببريطانيا وإهماله للشباب وإخفاقه في تقدير دورهم في توجيه الرأي العام، ما حملهم على اليأس من الإصلاح الدستوري)). والواقع كان (نوري السعيد) [28] رجل بريطانيا في العراق . ومهندس العرش الملكي، والذي ارتبط اسمه بهذا العرش ارتباطاً وثيقاً .

وهو يعد أحد أبرز النماذج التي تدلل على أهمية دور الفرد في صنع التاريخ . فلا يمكن أن نتحدث عن العهد الملكي إلا ونأتي على ذكر (نوري السعيد) فأصبح الرجل والعهد الملكي صنوان ومن الصعوبة بمكان الفصل بينهما .

وقاد ذلك أن تتحدث عنه (المس بيل) السكرتيرة الشرقية البريطانية في العراق قائلة[29]: ((إني لا أحب أحداً من جميع العراقيين من الملك فنازلاً مثل ما أحب نوري إنه ابن موظف عراقي، فكيف استطاع أن يكتسب هذه البصيرة المدهشة ؟ فهو قادر على أن يفهم من نصف كلمة . إنه أدرك وجهة نظرنا ومشاعرنا حول الحقيقة والشرف . وجعلها أمام نظره هدفاً ومثالاً نهائياً . وهو أمر ربما كان من المستحيل تحقيقه في الشرق . إن ثقته المطلقة في استقامتنا وكلمتنا تجعلني احمر خجلاً على الدوام !!!)) .

لقد كان (نوري السعيد) أكثر السياسيين العراقيين تأثيراً في صنع القرار السياسي في العهد الملكي . وكان محركاً لكثير من الأحداث التي شهدها هذا العهد، حتى سمي العهد الملكي على المستوى الشعبي باسمه، وعرف بزمن

(نوري السعيد) . واستمر السعيد في موالاة بريطانيا والإسراف في ذلك . اعتقاداً منه أن مصلحة العراق تتطلب ذلك [30] .

ولم يفسح المجال أمام أي رأي مخالف لرأيه، فكان ذلك سبباً اساسياً في سقوطه وسقوط النظام الملكي برمته عام 1958م .

5- انغلاق السلطة وتأثيرها في عملية التحديث :

على صعيد آخر فإن تركيز السلطة في العراق الملكي في يد أُفراد مجموعة قليلة منغلقة على نفسها، ولا تفسح المجال أمام غيرها أو أي من خارجها، جعل عملية التحديث السياسي صعبة جداً، وغير متوقعة الحدوث، من ثم ظلت هذه الحلقة تدور حول نفسها ولا تأتي إلا بشخصيات مكررة من النخب نفسها . فأغلبية الأعضاء الذين شغلوا مناصب وزارية جاؤوا من عدد قليل من العائلات، وهي في الغالب كانت مرتبطة مع بعضها البعض بعلاقات قرابة أو مصاهرة، فهناك أربع عوائل مع أربعة وزراء لكل منها ، وست عوائل مع ثلاثة وزراء لكل منها ، وثماني عشرة عائلة مع وزيرين لكل منها، في حين إنه وفضلاً عن ذلك ارتبط كثير من الوزراء من خلال المصاهرة أي نحو حوالي ثماني عشرة عائلة ، فأصبح هناك والحال هذه ، (3377) موقعاً من مجموع (645) أو (62%) منصباً وزارياً شغله أعضاء ارتبطوا ببعضهم من خلال القرابة والنسب، أو من خلال المصاهرة . في حين ظلت الأكثرية الساحقة من العراقيين بعيدة عن سدة الحكم [31] .

يسلط لنا أحد المحللين الاجتماعيين الضوء على هذه الخارطة السياسية لطبيعه الحكم في العهد الملكي قائلا [32] ((اعتلى قمة الهيكل المعاصر للسلطة السياسية والاجتماعية للبلاد أفراد من عشرين أو ثلاثين عائلة حكمت العراق فعلياً وتحالفوا مع بعضهم البعض من خلال المصاهرة والمصالح المشتركة . إن عددهم المحدود يجعل من الممكن لهم أن يعملوا بوحدة هدف أكبر مما هو موجود في غالبيه النخب الأخرى في الشرق الأوسط)) .

ولتقويم طبيعة النخبة السياسية التي حكمت العراق في العهد الملكي نشير إلى حقيقة أخرى تتعلق بطبيعة الأصول الجغرافية التي انحدر منها الوزراء العراقيون . فقد تركز نحو (66%) من الوزراء من العاصمة بغداد أو الموصل، مع وجود أعداد قليلة في التمثيل من ألوية السليمانية وكركوك وأربيل التي استهدفت فيما استهدفته إرضاء الكرد . ولذلك يمكن تلمس عدم الاهتمام من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الأخرى من العراق، لأن سياسة الوزارة حول هذين الجانبين المهمين اتجهت نحو مراعاة مصالح بغداد والموصل بالدرجة الأساس، وتراجعت عن تلبية متطلبات المناطق الأخرى [33] .

ولعل التقويم الأكثر خطورة مما سبق ذكره، هو أن النخبة السياسية العراقية في العهد الملكي لم تكن ممثلة للفئات العرقية والمذهبية الأساسية في العراق العربية والكردية . فضلاً عن طوائفه الرئيسة . إلى جانب تركيزها على طائفة معينة ودعمها من بريطانيا . فأضحت النخبة السياسية العراقية في العهد الملكي ممثلة للأقلية، في حين حاول تنظيم الضباط الأحرار الذي قام بثورة الرابع عشر من تموز العام 1958م أن يتجاوز هذه الإشكالية عن طريق تمثيله الاجتماعي والطبقي والسياسي لمجمل مكونات المجتمع العراقي، بحيث جاءت الوزارة الأولى لـ(عبد الكريم قاسم) منسجمة مع هذا التوجه . إذ ضمت ستة عشر عضواً موزعين حسب الانتماء القومي والطائفي، وكذلك كان الأمر بالنسبة لمجلس السيادة الذي ضم مجمل تكوينات المجتمع العراقي [34] .

لقد أدرك الساسة الذين هيمنوا على السلطة في العراق الملكي، أن انقسام العراق إلى فئات عرقية وطوائف دينية مختلفة، ووجود أقليات دينية صغيرة يشكل عقبة كأداء في وجه دولة عراقية موحدة، تنهض على أسس وطنية . وبدلا من السعي لصهر هذه المكونات في مجتمع متماسك لدعم العراق الموحد،

نجدهم عجزوا عن خلق نوع من الانسجام بين مختلف الفئات العرقية والدينية . كما أنهم عجزوا عن لم شتات هذه الفئات والطوائف المتباينة في دولة واحدة مترابطة ومتماسكة، وكان التفاوت في التمثيل الوزاري، وفي عدد موظفي الدولة يعكس إلى حد كبير أكثر هذه الفوارق العرقية والدينية، والانقسامات العشائرية عند الشعب العراقي . وكثيراً ما تمت التضحية بالمصالح الوطنية على مذبح المصالح الطائفية والعشائرية [35] .

6- الأحزاب ودورها في عملية التحديث :-

إن من أهم أسباب سقوط النظام الملكي في العراق، هو انغلاق الساسة الذين حكموا هذا البلد على أنفسهم . وعدم فسحهم المجال لظهور أحزاب سياسية وحياة ديمقراطية سليمة . فالأحزاب التي شهدها العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مثل حزبي (حرس الاستقلال)[36] و(العهد العراقي)[37]، لم تكن بمستوى المرحلة ومتطلباتها، إذ لم تزد مناهجها عن طرح شعار الاستقلال التام للعراق والوحدة العربية . أما وسيلة تحقيق هذه الأهداف فقد تجسدت في اتباع طريقة التطور والسعي لإشاعة التسامح الديني[38]. كما أن الخلافات التي دبت بينهما بعد مدة قصيرة من تأسيسهما العام 1919م اضعفتهما. وبهذا الصدد يذكر الشيخ (محمد مهدي البصير)[39] ((أن العلاقات بين الحزبين كانت سيئة . فطالما تبادل رجال الحزبين الشتائم حتى صار الطعن في الأخلاق والمبادئ أمراً اعتيادياً عندهم)) . وتراوحت أسباب النزاع بين الأمور الشخصية ومنهاج حزب العهد في دمشق القاضي بقبول مساعدة بريطانيا الفنية والاقتصادية للحصول على استقلال العراق.على خلاف حرس الاستقلال الذي كان يفضل المساعدة من أية جهة أخرى على بريطانيا . وفي السنة نفسها انتهى الأمر بكليهما إلى الضمور .

وعلى الرغم من فشل هذين الحزبين . إلا أن انفجار ثورة العشرين التحررية أدى إلى تأييد الظاهرة الحزبية وانعكس ذلك على صفحات الصحف العراقية . ففي مقال لها انتقدت صحيفة " الاستقلال " البغدادية رئيس الوزراء العراقي (عبد الرحمن النقيب) [40] لأنه لم يسمح بتشكيل الأحزاب؛ فقالت بهذا الصدد: ((... كنا نتصور أن سماحته .. لا يتوقف ، قبل كل شيء في إعطاء الأهالي حرية الأحزاب)) [41] .

ومع ذلك فقد اخذ المشتغلون بالسياسة يعملون بجد من أجل أن ترى الأحزاب السياسية النور ، وتمخضت مساعيهم بعد صدور قانون الجمعيات رقم (27) في العام 1922 عن ظهور أحزاب مثل (الحزب الوطني)[42] و(جمعية النهضة) [43] وكلاهما كان تنظيماً معارضاً للسلطة ، وحزب آخر مؤيد لها هو (الحزب العراقي)[44] ، وشكلت هذه الأحزاب التنظيمات الحديثة للحياة الحزبية في العراق ، ودلت على نمو نحو التحديث السياسي، وإن كان بدرجة بطيئة ونسبية .

وتألفت في سنوات العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي أحزاب سياسية عراقية أخرى؛ أبرزها حزب (التقدم) وحزب (الشعب) في بغداد وحزبي (الاستقلال الوطني)، و(الحزب الوطني العراقي) في الموصل[45] ، وكان لهذه الأحزاب برامج سياسية وأهداف سعت لتحقيقها، فضلاً عن صحافتها الحزبية ، كما شهدت الحياة الحزبية العراقية تأسيس حزب (العهد الجديد) الذي ألفه (نوري السعيد) في آذار 1930م[46] ، كما أُسس حزب سياسي جديد هو (حزب الأخاء الوطني) الذي تألف مع (الحزب الوطني) الذي أعاد تشكيله (جعفر أبو التمن) العام 1928م، وتشكل حزب آخر العام 1934م عرف باسم (حزب الوحدة الوطنية)[47] الذي تزعمه (علي جودت الأيوبي)[48]. كما ظهر بشكل سري (الحزب الشيوعي العراقي) العام 1934م، و(حزب

البعث العربي الاشتراكي)، و(الحزب الديمقراطي الكردستاني)، و(حركة القوميين العرب)، و(الحركة العربية الاشتراكية)، فضلاً عن حصول بعض الأحزاب السياسية على إجازة لتأسيسها في الثاني من نيسان عام 1934م مثل (حزب الأحرار)، و(حزب الاستقلال)، و(حزب الاتحاد الوطني)، و(حزب الشعب)، و (الحزب الوطني الديمقراطي)[49].

اتسمت الأحزاب السياسية العلنية التي تألفت في العهد الملكي بسرعة ظهورها واختفائها ، لاسيما أن قسماً منها كان مرحلياً اقتضت تأسيسه ظروف المرحلة التي كانت تمر بها البلاد ، وتميزت بصفتها الشخصية وارتباطها الوثيق بمؤسسها ، لذلك لم يقدر لها أن تؤثر في طبيعة النظام الملكي لمحدودية أهدافها، وضعف هياكلها وقلة قواعدها الجماهيرية وقصر حياتها السياسية، وإهمالها المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وتركيزها على الجانب السياسي فقط ، وكان قوامها التركيز على المصالح الشخصية لأعضائها ، ولم تستند إلى أرضية فكرية صلبة[50] . الأمر الذي انعكس سلبياً ليس على الحياة الحزبية فحسب ، وإنما امتد ليشمل النظام الدستوري في العراق الملكي برمته .

الاستنتاج

مما لاشك فيه أن الصعوبات تجاه تحقيق عملية التحديث تعزى إلى الغياب النسبي في الإرادة السياسية. إما لأن هذه الإرادة تستلزم انقلابات عميقة في أساليب التفكير والسلوك. أو لأنها قد تتضارب مع الستراتيجيات الاقتصادية وحتى السياسية الداخلية والخارجية .

وفضلاً عن ذلك يمكننا أن نقول إن عملية التحديث هي عملية معقدة وشاملة ومتعددة الأبعاد، تتعدى مجرد النمو الاقتصادي لتدمج جميع أبعاد الحياة وكل طاقات الجماعات التي يجب على كل أفرادها أن يشاركوا في جهد التحول الاقتصادي والاجتماعي وما ينتج عنه من خيرات .

إذن ترتكز عملية التحديث على إرادة كل المجتمع والتعبير عن هويته العميقة . فالمكونات النفسية تسهم شأنها شأن العوامل الاقتصادية والتقنية والعلمية في تحسين ظروف الحياة المادية والمعنوية للسكان .

يبقى أن نذكر أيضاً أن لعمليتي التحديث والتنمية في أي مجتمع مساوئهما لاسيما في حال سوء تطبيقهما . فهما يمكن أن تؤدي إلى تزايد الفقر والبطالة واستبعاد فئات اجتماعية أو أقليات ثقافية معينة ونزع الطابع الإنساني عن المحيط المديني، وتزايد الهجرة الريفية وظهور ثقافات فرعية مدينية خارجة عن المعايير الاجتماعية .

أما في ما يخص العراق فإن الفهم العميق لحقيقة المجتمع العراقي وخصوصيته التاريخية وتحديد الطابع الدينامي للثقافة والوعي العراقي يساعد بشكل جوهري في نجاح عملية تحديث أو إصلاح العراق لجميع مؤسساته وجماعاته .فالدعوات وحدها لا تكفي لإنجاز تلك الإصلاحات.

الهوامش :

1- خدوري : مجيد ، الاصلاحات في العراق الملكي ، ترجمة ، محمد الجمال ، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد 26 ، السنة التاسعه 2010م ، بغداد ، ص 86.

2- م.ن ، ص 87.

3- خدوري : مجيد ، العراق الجمهوري ، الناشر ، انتشارات الشريف الرضي ، قم ، 2008م ، ص8 .

4- العاني : عبد الجميد والحربي علاء جاسم محمد ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (1958- 1968م)، نشر بيت الحكمة، بغداد، 2005م، ج1، ص 13-16.

5- عبد الله : نزار علوان ، الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق (1958-1963م) ، رساله ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، 2006م ، ص 54-60 .

6- العقيلي: طارق مجدي تقي ، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق ، مصر ، 2010م ، ص58.

7- خدوري : مجيد ، العراق الجمهوري ، ص10 .

8- العاني : عبد الحميد ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1 ، ص13-14.

9- للتفصيل اكثر عن ثورة 14 تموز 1958م يراجع كتاب، الزبيدي : ليث عبد الحسن جواد، ثورة 14 تموز 1958م في العراق ، بغداد، 1979م .

10-اختلفت الاراء حول التغيير السياسي الذي شهده العراق في 14 من تموز 1958م فمنهم من وصفه بالثورة في حين اشار اخرون إلى انه انقلاب عسكري . عن هذا الموضوع راجع الندوة العلمية التي اقامها قسم الدراسات التاريخيه في بيت الحكمة بالتعاون مع قسم التاريخ في كلية التربية (ابن رشد) حول ثورة 14 تموز 1958م رؤية نقدية في مجلة دراسات تاريخية ، العدد 21 ، السنة الثامنه ، بغداد ، 2009م ، ص 122- 126.

11-العاني : نوري عبد الحميد ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1 ، ص14.

12-م.ن ، ص15.

13- A. Hussain raoof, the Iraq political system, unpublished ph. D.dissertation.new York – university, 1965,p.204.

14- محمود : محمود عبد الواحد ، اضواء على قضايا تاريخية عراقية معاصرة ، بغداد ، 2006م، ص 130.

15- انظر:

H.laswell,politics; who gets what , when,how, new York,1958, p-6-7.

16- الجدول مقتبس من محمود : محمود عبد الواحد ، اضواء على قضايا تاريخية ، ص 101.

17- T . B. Bott omore ,elites and society , pelican book , 1964,p.48.

18- احمد : كمال مظهر ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، دراسات تحليلية ، بغداد 1987م ، ص 39 .

19- انظر م.ن ، ص 38.

20- احمد : كمال مظهر، رأي للمناقشة ، الاطار الزمني لتاريخ العراق الحديث والمعاصر، مجلة الحكمة ، العدد 5 ، السنه الاولى ، بغداد ، 1998م ، ص39.

21 – احمد : كمال مظهر ، صفحات من تاريخ العراق، ص 40 .

22- نؤكد في هذا المجال إمكانية ارتباط الفرد فكرياً بفئة لا ينتمي إليها اجتماعياً مثل العمال المتبرجزين أو (البرجوازية الوطنية) التي قد تحددهم اجتماعياً في الطبقة العليا ، إلا أن أفكارهم تتجه نحو خدمة الطبقات الكادحة .

23- خدوري : مجيد ، العراق الجمهوري ، ص15.

24- من مواليد بغداد 1889م ، وهو شقيق (محمود باشا) أحد كبار قادة جمعية (الاتحاد والترقي) وأصبح أحد قادة حزب التقدم إلى جانب (عبد المحسن السعدون) . أسهم في مناورات إثارة العشائر ضد الوزارات التي عارضها ، وكان رئيساً لوزراء العراق بعد انقلاب بكر صدقي العام 1936م . ينظر : الحسني : سليم ، رؤساء العراق ، 1920- 1958م، دراسة في اتجاهات الحكم ، لندن ، 1992م ، ص 270 .

25- للتفصيل أكثر عن هذه الوزارات يراجع عبد اللطيف : عبد المجيد كامل ، حوليات العراق في العهد الملكي ، 1914- 1958 م ، بغداد، 2008م ، ص 145 -155.

26- Quied in ; a.w.h Rashid , contemporary Iraq , al mada p.c , Damascus .2002 , p. lll .

27- كنه : خليل ، العراق أمسه وغده ، بيروت ، 1966م ، ص 317 -318.

28- ولد في بغداد العام 1888م ، من أب كان يعمل كاتباً في محاسبة ولاية بغداد ، عمل مع (عزيز علي المصري) في جمعية العهد ، وكان من الضباط العرب في جيش الشريف (الحسين ابن علي) ، وعمل كذلك مع الامير فيصل في الحجاز وسوريا والعراق وحتى وفاته العام 1933م . وشكل اكبر عدد من الوزارات وترأس وزارة (الاتحاد الهاشمي) في أيامه الأخيرة وصف بأنه الرئيس الدائم للحكومات العراقية . ينظر : الحسني : عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 9 ، بغداد ، 1988م ، ص 155.

29- مقتبس من :رشيد : عبد الوهاب حميد ، العراق المعاصر ، دمشق ، 2002م ، ص111- 112.

30 – الحربي : علاء جاسم محمد ، فصول من تاريخ العراق المعاصر ، بغداد ، 2006م ، ص 28 ، 129.

31- محمود : محمود عبد الواحد ، أضواء على قضايا تاريخية ، ص 104 .

32- GHarris and others , iraq : its people , Hs society, its culture , new haven , 1958, p. 306.

33- محمود : محمود عبد الواحد ، أضواء على قضايا تاريخية ، ص 106 .

34- بطاطو : حنه ، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ، ج 3 ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت 1995م ، ص 124- 126. وينظر عاتي : كريم مراد ، مجلس السيادة العراقي والقضايا الوطنية والقومية في العراق 1958- 1963م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعه المستنصرية ، بغداد ، 2003م .

35- خدوري : مجيد ، العراق الجمهوري ، ص12 -13 .

36- تأسس في شباط العام 1919 م وتعرض في منتصف العام 1920 م إلى ضربة شديدة تمثلت باعتقال سلطات الاحتلال البريطاني لقادته ونفيهم إلى خارج العراق ، نادى الحزب بتنصيب أحد أبناء الشريف حسين ملكاً على العراق في ظل حكومة ملكية دستورية نيابية ، ومن أبرز قادته (السيد محمد الصدر ومحمد جعفر أبو التمن وأمين الجرجفجي وآخرون) . ينظر : الوردي : علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج5 ، بغداد ، 1991م ، ص 93 – 97 – 98 .

37- يعود أصله إلى جمعية العهد السرية التي أسسها (عزيز علي المصري) الضابط المصري في الجيش العثماني ، وانتقل من دمشق إلى بغداد وضم معظم الضباط العراقيين الذين شاركوا في الثورة العربية ضد العثمانيين العام 1916م . ينظر: انطونيوس : جورج ، يقظة العرب ، ترجمة دار العلم ، بيروت ، 1975 م ، ص 197.

38- فياض : عامر حسن ، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث 1914- 1939م ، بغداد ، 2002م ، ص219- 220.

39- الوردي : علي ، لمحات اجتماعية ، ج5 ، ص 140 .

40 – نقيب أشراف بغداد ، ولد العام 1845م ، عرف بموالاته للبريطانيين ، وقال بهذا الصدد (أريد أن يدوم حكم الانكليز) ، شكل الوزارة العراقية الموقتة العام 1920 م ومات العام 1927م . ينظر: رشيد: عبد الوهاب حميد: العراق المعاصر، ص 182 – 183.

41- الاستقلال (صحيفة) ، بغداد ، العدد 12 ، 14 تشرين الثاني 1920 م .

42- تأسس في الثاني من آب العام 1922م برئاسة (جعفر أبو التمن) ، وتوقف نشاطه بعد عام ليستأنفه العام 1928م ، وكان من المعارضين لمعاهدة 1930 م العراقية – البريطانية . للتفصيل أكثر يراجع : الحسني : عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج3 ، بيروت ، 1957م ، ص 209 -219.

43- أجيزت في التاسع عشر من آب العام 1922م وكان مقرها في الكاظمية . لتفصيل أكثر يراجع : البصير: محمد مهدي ، تاريخ القضية العراقية ، بغداد ، د . ت ، ص 408- 409.

44- تأسس في 3 أيلول وترأسه (محمود عبد الرحمن النقيب) . ينظر : الجبوري : عبد الجبار حسن ، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908م -1958م ، بغداد ، 1977م ، 63- 66.

45- للتفصيل عن هذه الأحزاب ، ينظر : العمر : فاروق صالح ، الاحزاب السياسية في العراق في عهد الانتداب (1921- 1932م) ، بغداد ، 1978م .

46- الحسني : عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج3 ، بغداد ن 1988م ، ص 97.

47- تأسس العام 1934م ولم يستمر سوى عام واحد وانضم إليه نفر قليل من الأشخاص . يراجع :الجبوري : حسن ، الاحزاب والجمعيات السياسية ، ص 97 .

48- ولد في الموصل العام 1886م . شارك في الثورة العربية الكبرى العام 1916م ، وأصبح رئيساً للوزراء في العام 1934م ، توفي في العام 1969م .

49- للتفصيل أكثر عن هذه الأحزاب يراجع : بطاطو : حنا ، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأ1حرار ، ص 336 ، 342- 343، 346-352.

50- رشيد : عبد الوهاب حميد، العراق المعاصر ، ص 122.